برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية

روما، ١٢- ١٥/٥/١٩٩٨

مخططات الإستراتيجية القطرية

البند ٤ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/98/4/4
2 April 1998
ORIGINAL: FRENCH

مخطط الإستراتيجية القطرية لمدغشقر (١٩٩٩-٢٠٠٣)

الموجز

نقدم في هذه الوثيقة مخطط الإستراتيجية القطرية لمدغشقر الذي يحدد علاقة التعاون بين جمهورية مدغشقر **وبرنامج الأغذية العالمي** لفترة السنوات الخمس القادمة (١٩٩٩-٢٠٠٣)، **للمجلس التنفيذي** قبل تقديم البرنامج القطري لمدغشقر الذي يغطي نفس الفترة.

تصنف مدغشقر ضمن أقل البلدان نموا وأيضا ضمن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وتحتل مدغشقر المرتبة رقم ١٥٢ (من بين ١٧٥ دولة) تبعا لمؤشر قياس التنمية البشرية **(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، ١٩٩٧) ويبلغ إجمالي الدخل المحلي للفرد ٢٠٠ دولار (١٩٩٤)، ويبلغ معدل وفيات الأطفال ما بين سن صفر إلى خمس سنوات، ١٦٦ في الألف، ويعيش ٧٢ في المائة من السكان دون حد الفقر **(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، ١٩٩٧)، ويبلغ معدل انعدام الأمن الغذائي ٦٣ في المائة **(منظمة الأغذية والزراعة)**. ومن ناحية أخرى، كثيرا ما تتعرض البلاد للأعاصير وموجات الجفاف.

يجري حاليا إعداد "خطة **الأمم المتحدة** للمساعدات الإنمائية" في مدغشقر، وتغطي هذه الخطة الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٣. ولمكافحة أسباب الفقر موقع الصدارة في تلك الخطة.

يهدف **برنامج الأغذية العالمي** إلى الإسهام في الجهود الوطنية والدولية لمساعدة حكومة مدغشقر في تنفيذ استراتيجية مكافحة الفقر خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، وستبلغ هذه المساهمة ١٥ مليون دولار في شكل أغذية وخدمات توزيعها كالآتي:

(أ) ٦٧ في المائة من هذه الموارد ستخصص لبرنامج موسع للتغذية في المجتمعات المحلية، يشترك في تمويله **البنك الدولي**. وفي خلال فترة البرنامج، سيشتمل هذا المكون على تقديم خدمات لـ ٤١١ ٠٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر و ثلاث سنوات ويعانون من سوء التغذية، ويشمل أيضا، ٦٥ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، وحوالي ٣٦٠ ٠٠٠ حامل؛

(ب) ٢٠ في المائة من هذه المساهمات ستخصص لمتابعة دعم التعليم الأساسي في أقصى جنوب البلاد، حيث يسجل معدل الالتحاق بالمدرسة أقل معدل في البلاد؛ وسيستفيد من هذا الدعم حوالي ٣٣ ٠٠٠ تلميذ في العام؛

(ج) أما المتبقي،(١٣ في المائة)، فسيخصص لبرنامج لتخفيف الآثار المحتملة للكوارث الطبيعية، وسيشمل هذا البرنامج ٩٠ ٠٠٠ شخص خلا سنواته الخمس.

وبما أن جنوب مدغشقر هو أكثر أقاليم البلدان تعرضا للكوارث الطبيعية، وأقلها في نسبة الالتحاق بالتعليم، سيفيد، بشكل كبير، من الموارد المخصصة في للبرنامج القطري لمدغشقر.

ستوضع آلية لتحليل هشاشة الأوضاع الغذائية في عام ١٩٩٨ لتحسين تحديد المستفيدين ولرصد التغيرات الأساسية التي تحدث في ظروف المعيشة الاجتماعية والاقتصادية. وأخيرا سيقوم **برنامج الأغذية العالمي** بتعزيز نهج المشاركة، وبتشجيع سياسة شراء أو إنتاج الأغذية التي تدخل في تشكيلة الحصص الغذائية من السوق المحلية.

جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك. وكان الدولار الواحد يعادل ٥ ٣٢٠ فرنكا ملغاشيا في فبراير/ شباط ١٩٩٨.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة المشتملة على توصيات مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات إقليم أفريقيا: M. Zejjari رقم الهاتف: 6513-2201

منسق عمليات مدغشقر: B. Yermenos رقم الهاتف: 6513-2248

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

مقدمة

١- تبعا لتقرير **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** للتنمية البشرية لعام ١٩٩٧، يعيش ٧٢ في المائة من مجموع سكان مدغشقر تحت حد الفقر (١١,٣ مليون من بين ١٥,٧ مليون نسمة) وذلك في مقابل ٤٣ في المائة في الستينات، ويعيش ٨٥ في المائة من هؤلاء السكان في المناطق الريفية. وفي خلال فترة الأعوام العشرين الأخيرة انخفض مستوى معيشة السكان بمعدل ٤٠ في المائة. ويبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الراشدين ٥٨ في المائة. في وتبلغ نسبة أمية النساء، في الريف، ٦٣ في المائة، ولا يحصل ٧٠ في المائة من السكان على الماء الشروب.

٢- أدت محاولات الإصلاح التي تمت في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩١ بمساعدة **البنك الدولي** إلى نتائج طيبة، فقد تحول مؤشر إجمالي الدخل المحلي للإيجاب، وانخفض التضخم بشكل كبير. وفي عام ١٩٩١، وقعت خلافات بشأن الإصلاح الاقتصادي أدت، بكل أسف، إلى إيقاف بداية الانطلاقة هذه، ومنذ ذلك الوقت لم تشهد أغلبية سكان مدغشقر تحسنا في مستوى دخلها.

٣- وانخفض إجمالي الدخل المحلي، في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣، بنسبة ٤ في المائة في المتوسط في السنة، وزاد الدعم المقدم للسلع من العجز العام في ميزانية الدولة، حتى بلغ ١١ في المائة من إجمالي الدخل المحلي. وارتفع معدل التضخم حتى بلغ ٦١ في المائة في عام ١٩٩٤. وانخفضت الاستثمارات إلى ١١,٨ في المائة فقط من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٢، في مقابل ١٩ في المائة، في المتوسط، بالنسبة لدول أفريقيا الأخرى.

٤- وأثرت كل هذه التغيرات كثيرا في المجال الاجتماعي. حيث انخفض مستوى الالتحاق بالتعليم، وانخفضت مؤشرات الصحة، وازداد عدد المجموعات المهمشة في المراكز الحضرية، حيث بلغ عدد المهمشين في العاصمة وحدها حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، ٣٢ في المائة منهم من النساء اللائي يعلن أسرا، ومن أطفال الشوارع.

٥- بدأت الحكومة، منذ عام ١٩٩٥، برنامجا للإصلاح يهدف إلى زيادة حيوية الاقتصاد واحتواء آثار التضخم. وتحسنت إدارة الاقتصاد بشكل مفاجئ. ولقد أدت هذه التدابير، التي تهدف إلى استقرار الاقتصاد، إلى زيادة بلغت ٢ في المائة، في إجمالي الدخل المحلي، وانخفض العجز في الميزانية إلى نسبة ٩ في المائة من إجمالي الدخل المحلي، وانخفض التضخم إلى نسبة ٣٧ في المائة بنهاية عام ١٩٩٥.

٦- وسعت الحكومة، من ناحية أخرى، للتخفيف من وطأة تدابير هيكلة الاقتصاد على السكان الفقراء وفي القطاعات الاجتماعية الحساسة (الصحة والتعليم).

٧- برز عاملان مهمان في بداية عام ١٩٩٧ وأثرا في الوضع الاقتصادي والسياسي لمدغشقر وهما: توقيع اتفاقيات جديدة مع مؤسسات بريتون وودز قادت إلى إلغاء جزئي أو لجدولة الديون الخارجية لمدغشقر، والتزام أكيد من الجهات المانحة بالإسهام في تنمية البلاد؛ ومن ناحية أخرى، بدأ انتخاب رئيس جديد للجمهورية لمدة خمس سنوات، عهدا من الاستقرار السياسي صاحب إقرار الدستور الجديد الذي نص على تمتع الأقاليم بالحكم الذاتي. وإذا استمرت جميع هذه الاتجاهات، من المفترض أن تحدث انطلاقة في الحياة الاقتصادية وأن يتجدد وصول الاستثمارات وأن يزيد العون الحكومي من أجل التنمية.

انعدام الأمن الغذائي والفقر والجوع

انعدام الأمن الغذائي في سائر أنحاء البلاد

٨- تمثل الزراعة في مدغشقر ٣٥ في المائة من إجمالي الدخل المحلي، وتستخدم أكثر من ٧٠ في المائة من السكان القادرين على العمل. ويعيش ٧٥ في المائة من السكان في المناطق الريفية. ولقد شهدت السنوات الأخيرة انخفاضا في إنتاج المحاصيل الزراعية ونجد أن العائد من مزارع الأرز الذي كان في حالة استقرار نسبي في الستينات (حوالي طنين) قد انخفض، ولم يتبع التطور الذي شهدته البلدان الآسيوية في نفس هذه الفترة حيث تضاعف إنتاجها من الأرز.

٩- ومن ناحية أخرى، تتعرض مدغشقر، دائما، لنوعين من الكوارث الطبيعية هما: الأعاصير والجفاف. فالأعاصير، على الرغم من أنها تصيب في أغلب الأحيان، الساحل الشرقي فقط، من الصعوبة معرفة تأثيرها على بقية الأقاليم لأنه يصعب التكهن بقوتها وبمقدار الأضرار التي تخلفها. ولقد كانت آخر الأعاصير الكبرى التي شهدتها البلاد في أعوام ١٩٩٤ و١٩٩٥ و١٩٩٧. أما الجفاف الأكثر شدة الذي ضرب البلاد فقد أصاب الجنوب، والجنوب الشرقي، ويتعرض هذان الإقليمان أحيانا لهجمات الجراد. وكانت آخر موجة جفاف كبرى وقعت في الجنوب في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٢، وقد أدت إلى وضع عملية طوارئ، نقل **برنامج الأغذية العالمي**، في إطارها، ٠٠٠ ٥٥ طن من الأغذية بما قيمته ١٩ مليون دولار.

١٠- الأرز هو السلعة الأساسية في مدغشقر. ويستهلكه جميع السكان تقريبا، على الرغم من أن سكان الجنوب يفضلون الذرة. يمثل الأرز ٤٠ في المائة من الحصة الغذائية و٨٥ في المائة من استهلاك الحبوب. وتتسم فترة الفجوة الغذائية التي تمتد إلى ثلاثة أو أربعة أشهر (من ديسمبر/ كانون الأول إلى مارس/ آذار) تبعا للأقاليم، عادة بانخفاض في استهلاك المحاصيل الزراعية، وربما انخفض عدد الوجبات التي يتناولها السكان، وتمثل الكسافا والبقوليات عنصرا غذائيا منتشرا. تكمل الكسافا والأرز أو الذرة والبقوليات، بحسب الإقليم، بالجذور، كالتارو أو اليام أو البامبي أو البطاطا، التي تزرع في المناطق العليا، أو بالموز.

١١- انخفض مؤشر إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد، الذي ظل في تدهور متواصل منذ الستينات، إلى حد خطير، حيث وصل إلى ٦٣ في المائة في عام ١٩٩٥ ، انطلاقا من افتراض الرقم القاعدي ١٠٠ في للفترة ١٩٩٧-١٩٨١ (**منظمة الأغذية والزراعة**)، وانخفض معدل استهلاك الفرد من ٤٤ في المائة إلى ٣٣ في المائة مع انخفاض من قيمة ما ينفق على الغذاء.

١٢- تمثل الواردات من المواد الغذائية نسبة ضعيفة من حجم الواردات، فمدغشقر تستورد عادة الأرز والقمح. وفي التسعينات، انخفضت الواردات من الأرز بشكل كبير مقارنة مع الثمانينات، حيث انخفضت من ٠٠٠ ٣٥٥ طن في عام ١٩٨٢ إلى ٠٠٠ ٥٠ طن في عام ١٩٩٥.

١٣- انخفضت نسبة المحاصيل الزراعية المتاحة للفرد بسبب الركود في إنتاج المحاصيل الزراعية وانخفاض الواردات من الحبوب.

١٤- وانخفض المتاح من الأرز من ١٥٠ كيلو غراما في العام للفرد في عام ١٩٧٥، إلى ١١٥ كيلو غراما في عام ١٩٩٥. وكان ارتفاع سعر الأرز (من ٦٥٠ فرنكا ملغاشيا للكيلو في عام ١٩٩٤ إلى ٢٥٠ ٢ فرنكا ملغاشيا في عام

١٩٩٥ ليعود إلى ٠٠٠ ١٨/٠٠٠ ٢ فرنك ملغاشي) أكثر وضوحا بالنسبة للأرز منه للمحاصيل الغذائية الأخرى، لأنه يعتبر السلعة الأساسية الأولى حيث كان أكثر تمتعا بالدعم الغذائي حتى عام ١٩٩٤.

١٥- **الصحة والتغذية**. انخفض معدل عمر الفرد في مدغشقر في السنوات الأخيرة بنسبة ٤٠ في المائة. وانخفض نصيب الفرد من الطاقة من ٥٠٠ ٢ إلى ٠٠٠ ٢ سعر حراري في اليوم للفرد في نفس الفترة. واستهلاك ثلاثة أرباع السكان في مدغشقر من الطاقة يقل حاليا عن المعدل الذي توصي به **منظمة الأغذية والزراعة** (٠٠٠ ٢ كيلو سعر للفرد في اليوم).

١٦- يعتبر معدل سوء التغذية، بنوعيه الحاد والمزمن، هو الأكبر في مدغشقر، إذ يعاني ٥٠ في المائة من الأطفال الذين هم دون سن الخامسة، مقابل ٤٢ في المائة، بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء، من تأخر في النمو بسبب سوء التغذية المزمن، ويعاني ٧,٤ من الأطفال من الانخفاض في الوزن بسبب سوء التغذية الحاد. والأقاليم الأكثر تأثرا بسوء التغذية المزمن هي إقليم تناناريف (٥٨,٤ في المائة)، وإقليم فيانارانتوزا (٥٥,٨ في المائة)، وإقليم تماتاف (٥٢,٢ في المائة)، وإقليم ماغونغا (٥٠,٥ في المائة)، والأقاليم التي هي أكثر تأثرا بسوء التغذية الحاد هي إقليم فيانارانتوزا (١٠,٦ في المائة)، وإقليم أنتيزرانانا (١٤,٤ في المائة). وساءت الأوضاع في إقليمي توليار وفيانارانتوزا بسبب الجفاف والأعاصير.

١٧- وهنالك عدة أسباب لسوء التغذية، منها الإنتاج والاستهلاك غير الكافي من المواد الغذائية، والفقر، والجهل بالممارسات الصحية السليمة، وقلة الخدمات الصحية. ويعاني ٦٥ في المائة من السكان من التعرض لنقص الفيتامين (أ). وتساهم أيضا الأمراض الطفيلية والنقص في المغذيات الدقيقة في تأخر النمو.

١٨- بالنسبة للبلاد بأسرها، نجد أن الأسر تنفق ٧٢ في المائة من دخلها على التغذية، وأن ٥٣ في المائة من تلك المبالغ تستخدم لشراء الحبوب والجذور التي تؤكل. ونجد أن ما يأكله الناس في مدغشقر تقل فيه البروتينات والمواد الدهنية.

١٩- ولايزال القطاع الصحي يعاني من النقص، فعلى الرغم من لا مركزية قطاع الصحة والتوزيع العادل نسبيا للبنيات الأساسية في هذا المجال، نجد أن ٦٢ في المائة من السكان لا يحصلون على الخدمات الصحية، وأن ٧١ في المائة منهم لا يحصلون على الماء الشروب. ويبلغ معدل وفيات المواليد ٤٩٠ للمائة ألف، ومعدل الحياة عند الميلاد ٥٧ سنة. ويتلقى قطاع الصحة أقل من واحد في المائة من إجمالي الدخل المحلي، وتمثل النفقات من أجل الصحة ٣,٥ في المائة من دخل الأسر.

٢٠- **التعليم**. تدهور النظام التعليمي في مدغشقر في السنوات الخمسة عشر الأخيرة. فقد انخفض إجمالي معدل الالتحاق بالتعليم، وهو عدد التلاميذ المسجلين في المدارس مقارنا بعدد الأطفال الذين هم في سن الالتحاق بالمدرسة، بعد أن كان يقارب مائة في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٨٣ في المائة في منتصف التسعينات، ويبلغ الآن ٧٧ في المائة في المناطق الحضرية و٤٣ في المائة في المناطق الريفية (تقرير اللجنة الوطنية للتعليم لعام ١٩٩٧). ويعيد أكثر من ثلث التلاميذ الصف أكثر من مرة، وأكمل ٣٨ في المائة فقط من التلاميذ تعليمهم الابتدائي في عام ١٩٩٠.

٢١- تعود عدم فعالية النظام التعليمي إلى سوء إدارة المدارس، وإلى النقص في المواد التربوية، والنقص في تأهيل المعلمين وفي غياب التدريب المستمر للمعلمين. وإلى جانب ذلك، نجد أن السنة الدراسية تتطابق جزئيا مع فترة الأعمال الزراعية التي يشارك فيها الأولاد على وجه الخصوص. ولقد أدى التدهور الاقتصادي العام إلى انخفاض في نسبة الالتحاق بالتعليم. وفي السنوات الأخيرة، صار نصيب النفقات من أجل قطاع التعليم حوالي ٢ في المائة من إجمالي الدخل المحلي. ومن ناحية أخرى، يعتقد عدد من السكان أن تكلفة التعليم عالية مقارنة بعائد التعليم. وتخصص الأسر اثنين في المائة فقط من دخلها للتعليم.

٢٢- **السكان المستفيدون.** أوضحت دراسة **للبنك الدولي** (تقييم الفقر ١٩٩٦) أن ٦٣ في المائة من سكان مدغشقر لا ينالون احتياجاتهم الغذائية، وأن ١٤ في المائة يعيشون في حالة فقر مدقع. ونجد أن هذا الفقر أكبر تأثيرا على المناطق الريفية منه على المدن، على الرغم من أن بعض المجموعات التي تعيش في الأوساط الحضرية، كالنساء اللائي يعشن وحدهن وأطفال الشوارع، تشهد ظروفا أكثر صعوبة مما يعانيه أهل الريف تتمثل في الغياب التام لأي نوع من الدخل، وفي صعوبة في الحصول على الغذاء. ولهذا السبب نجد أن النساء، لا سيما الحوامل واللائي يعلن الأسر، والأطفال الذين تتراوح أعمارهن ما بين ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، هم الأكثر عرضة لسوء التغذية وللتعرض للإصابة بالأمراض الطفيلية، وهم موضع عناية **برنامج الأغذية العالمي** الأول.

أهداف وأولويات الحكومة

٢٣- **التوجه العام.** يتمثل الخيار الاجتماعي والاقتصادي الأساسي لحكومة مدغشقر في عكس اتجاه مستوى المعيشة من الانخفاض إلى الارتفاع، ولقد تم تحديد ذلك في "الإطار الأساسي للسياسات الاقتصادية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩" التي تم إعدادها بالاستعانة **بصندوق النقد الدولي** و**البنك الدولي**، وتبعا لهذه الوثيقة، "تلتزم الحكومة بتهيئة الظروف للاستثمار، وبأن تشن حربا لا هوادة فيها على الفقر، وأن تهيئ ظروف الاقتصاد الكلي والتشريعات اللازمة التي تشجع على تحسين أداء الخدمات العامة. وسيتم توجيه الإنفاق الحكومي لإعطاء الأولوية لمكافحة الفقر عن طريق جهد متواصل في مجال التعليم الأساسي والصحة الأولية والأمن العام".

٢٤- يعتبر تعزيز قدرات المجتمعات المحلية ودور المرأة في التنمية من الخيارات الأساسية للدستور الجديد، خصوصا عملية اللامركزية وممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي.

٢٥- **سياسات الأمن الغذائي.** هنالك تفصيل للاتجاهات العامة التي وردت في وثيقة الحكومة للخيارات الاقتصادية في وثيقتين أخريين هما: "الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي" و"الخطة الوطنية للعمل من أجل التغذية".

٢٦- تهدف الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، التي تعتبر المرجع لمشروع مكافحة سوء التغذية، إلى تحسين الاستهلاك الغذائي بفضل الآتي:

(أ) إمداد غذائي متزايد ومستقر؛

(ب) حصول أفضل على المواد الغذائية الأساسية؛

(ج) فعالية أكبر وتنوع أوسع لنظام الإنتاج؛

(د) تنظيم المبادرات الفردية في الأوساط الريفية.

٢٧- من المفترض أن تواكب هذه الإستراتيجية إصلاحات دستورية وسياسة معونة غذائية موجهة توجيها حسنا ينسجم مع الأهداف المذكورة أعلاه. ولقد بدأ نظام مبسط للإنذار المبكر في العمل في أقصى جنوب البلاد بغية تحسين آليات الرصد وتحليل الأمن الغذائي. وتدعم بعض النقاط الخاصة بالتغذية هذا النظام، وذلك في انتظار وضع قاعدة بيانات موحدة تغطي جميع أنحاء البلاد.

٢٨- وتوصي "الخطة الوطنية للعمل من أجل التغذية"، التي أعدتها الحكومة بمساعدة المنظمات الدولية، ضمن أشياء كثيرة، بتبني منهاج متعدد القطاعات لمواجهة الأسباب العديدة لسوء التغذية، ولمواجهة آثار سوء التغذية على معدل الوفيات عند الولادة، وفي القدرة على التعلم لدى الأطفال، وتعديل أنماط الاستهلاك الغذائي غير المناسب. وتوصي هذه الخطة أيضا بإدماج برنامج للتغذية في المدارس في المناطق الريفية، وبتدريب المجتمعات المحلية لتحسين أنماط الاستهلاك.

٢٩- إلى جانب السياسات التي ذكرنا أعلاه، هنالك عدة مبادرات تدعمها الجهات المانحة، **كالبنك الدولي** و**برنامج الأغذية العالمي ومنظمة اليونسكو ومنظمة أطباء بلا حدود** السويسرية ومنظمة **الإغاثة الكاثوليكية**، لقد قامت جميع هذه الجهات بمبادرات لمكافحة مشكلة انعدام الأمن الغذائي الأسري. ويمكن تجميع هذه المبادرات في أربعة محاور لخصها "برنامج الاستثمارات العامة" وهي: مكافحة الفقر، والدعم المؤسسي للزراعة، والصحة والتغذية والتعليم، والماء والإصحاح.

٣٠- تركز هذه المبادرات، على وجه خاص، على الآتي:

(أ) زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية: تأهيل نظام الري والبنيات الأساسية الريفية الأخرى والتدريب والتوعية ودعم تنظيم الأوساط الريفية وتنمية الائتمان الريفي وتيسير الحصول على المدخلات الزراعية وتحرير قطاع الحبوب؛

(ب) الحصول على الغذاء عن طريق زيادة الدخل من المحاصيل الزراعية بتطوير زراعة المحاصيل النقدية والإنتاج الحيواني وتوفير فرص العمل (البرنامج المكثف للعمالة والتدريب المهني وبرامج محو الأمية)؛

(ج) تحسين الإمداد عن طريق إصلاح الطرق الريفية وتحسين التخزين للأفراد عن طريق صوامع الغلال على مستوى القرى؛

(د) انتظام تنظيم الملكية.

٣١- لقد تم التخلي عن سياسات تحديد الأسعار للسلع الأساسية، حتى يتم توفيرها لأكبر عدد من السكان، في الفترة ١٩٩٤ -١٩٩٥. ولقد صار تحرير الأسعار شيئا معاشا حاليا في جميع المجالات على وجه التقريب، التجارة الخارجية والواردات والصادرات. ولقد توقفت الحكومة عن تشجيع الواردات من الأرز ولم تعد تتدخل في سوق هذه السلع.

٣٢- **العون الغذائي**. وعلى الرغم من الظروف المهيأة التي ذكرناها أعلاه، نجد أن المعونة الغذائية المقدمة لمدغشقر تظل هامشية، ففي الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ بلغت المعونة الغذائية ٠٠٠ ٣٣ طن في العام، قدم منها **البرنامج** ٥٠٠ ٤ طن في العام في المتوسط، أي ٠,٦ في المائة من الحجم الكلي للإنتاج المحلي. ولقد تمثل هذا العون بصفة رئيسية في الحبوب التي بلغت نسبة الأرز ٢٣ في المائة منها والقمح أو دقيق القمح نسبة ٣٥ في المائة.

٣٣- كما هو الحال في البلدان الأخرى، انقسمت معونات **البرنامج** لمدغشقر إلى قسمين أساسيين: العون الموجه والعون غير الموجه. ويباع العون غير الموجه في السوق الداخلية وتستخدم الأموال الناتجة عن ذلك للعمل من أجل التنمية أو البرامج الطارئة. أما بالنسبة للعون الموجه فهو يقدم في شكل هبات تستخدم في مجالي الطوارئ والتنمية على حد سواء. مثّل العون الموجه بالنسبة لعامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ نسبة ٦٠ في المائة من العون من مجموع العون الغذائي، أي ٠٠٠ ٤٠ طن، ١٠٨ ٦ أطنان منها قدمها **البرنامج**.

٣٤- وعلى ضوء الاتجاهات الواردة في "الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي"، وفي "الخطة الوطنية للعمل من أجل التغذية"، أكدت حكومة مدغشقر عن رغبتها في اللجوء بشكل أكبر للمعونة الغذائية (للتنمية والطوارئ) لدعم برنامج مكافحة الفقر.

تقييم النتائج المحرزة حتى الآن

الأنشطة الجارية

٣٥- بلغت قيمة معونات **البرنامج** الغذائية لمدغشقر، منذ بداية تدخلاته في مدغشقر في عام ١٩٦٤، مبلغ ٤٨,٣ مليون دولار لستة عشر مشروعا إنمائيا، و٢٤,٢ مليون دولار لتسع عمليات طوارئ، أي مجموع ما يساوي ٧٢,٥ مليون دولار. تمثلت تدخلات **البرنامج** بشكل رئيسي في محاربة الفقر وسوء التغذية وفي دعم الموارد البشرية والتنمية الزراعية والريفية ومساعدة ضحايا الجفاف والأعاصير. ويشتمل البرنامج الحالي على مشروعين إنمائيين ترد تفاصيلهما أدناه.

المشروع مدغشقر ٤٥٥٣ - "دعم الأمن الغذائي والتغذية" (مشروع موسع)

٣٦- سينتهي مشروع دعم الأمن الغذائي الموسع، الذي بدأ في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٤، في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٨. يشترك في تمويل هذا المشروع **برنامج الأغذية العالمي** (١٢ ٢٠٨ ٥٠٨ دولارات) **والبنك الدولي** عن طريق قرض من **رابطة التنمية الدولية** مقداره ٢٣ مليون دولار. ويعتبر هذا المشروع جزءا من البرنامج الحكومي لمكافحة الفقر وهدفه الرئيسي هو مساعدة طبقات السكان الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية ومكافحة سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة في محافظتي تناناريف وتوليار.

٣٧- يهدف المكون المتعلق بالعمالة الكثيفة في المقام الأول إلى تطهير أحياء مدينة تناناريف التي تقطنها أغلبية من السكان المحرومين، وتساهم **منظمة العمل الدولية** في هذا المشروع، الذي يمول بنسبة ٤٥ في المائة من مشروع الأمن الغذائي الموسع، كشريك في التنفيذ يموله **البنك الدولي**، وفي ذلك ضمان لتحديد المستفيدين والأعمال المنجزة، ولمشاركة المجتمع المحلي بشكل فعال (توقيع برتوكولات اتفاق بين ممثلي السكان ودورات للتدريب والتوعية) وضمان أيضا للرصد والمتابعة الحسنة، بما في ذلك، إدارة الأغذية والبنود غير الغذائية. ويتم شراء البنود غير الغذائية محليا عن طريق الأموال المتولدة من استبدال القمح المستورد.

٣٨- أبان المسح الذي أجرته **مكتب العمل الدولي** أن ٨٠ في المائة من المشاركين ليس لهم من مصدر دخل غير الأرز الذي يوزع في المشروع، أي ٣٠ كيلو غراما ليوم العمل، وأن أكثر من نصفهم يعتبرون أرباب أسر، وأن ٦٦ في المائة منهم من النساء، وأن ٣٠ في المائة من بين هذه النسبة من النساء يعشن بمفردهن. وأوصت بعثة التقييم، التي أرسلت في يوليو/ تموز ١٩٩٦، ضمن توصيات أخرى، بتعديل جزء من هذا العنصر عن طريق نشاط للغذاء مقابل العمل يتم تنفيذه في جنوب البلاد. ولقد بدأت هذه الأنشطة عن طريق الموارد التي قدمت للعنصر الخاص بالعمالة الكثيفة في يوليو/ تموز ١٩٩٧ في الإقليم الجنوبي لمنطقة توليار.

٣٩- هنالك ثلاثة عناصر إيجابية جديرة بالذكر وهي:

(أ) مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد المشروعات الصغيرة، وفي تنظيم الأعمال (خصوصا مشاركة النساء ومشاركتهم أيضا في صيانة المنشآت المنجزة؛

(ب) الدور الإيجابي والرئيسي لمشروع **البرنامج** في توعية وإعلام المستفيدين؛

(ج) نوعية الأعمال وتقارير المتابعة التي يقدمها الشركاء الآخرون في عملية التنمية، الذين تربطهم بالبرنامج برتوكولات اتفاق.

٤٠- يشمل العنصر الخاص بالتغذية في المجتمعات المحلية، الذي يستوعب ٤٠ في المائة من مساعدات **البرنامج**، أربعة أنشطة وهي: تغذية الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية وحلقات للتوعية التغذوية مخصصة للأمهات يدرّس فيها مشرفات اجتماعيات تدفع رواتبهن عينا، ثم تحديد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد بإرسالهم إلى مراكز الرعاية التغذوية، التي تشرف عليها الخدمات الصحية، وبرنامج عام للإعلام والتعليم والاتصالات يهدف إلى توعية الجمهور. ويتم تنفيذ هذا النشاط عن طريق مكتبين للتنسيق تدعمهما منظمات غير حكومية على مستوى البلاد، ويتم تعزيز مكتب التنفيذ باختصاصيين اثنين في التغذية واختصاصيين اثنين في الاتصالات وبوحدة للرصد والتقييم.

٤١- يجمع الدعم المقدم للمراكز الصحية، التي تهدف لتخفيف الآثار السيئة لبرنامج التصحيح الهيكلي على المجموعات الضعيفة لمدينة تناناريف، بين التنمية والعون الإنساني. و يتوجه إلى أكثر السكان حرمانا. وتقدم مساعدات **البرنامج** التي تمثل ١٥ في المائة من إجمالي المساعدات عن طريق الجمعيات الدينية التي تدير مراكز الاستقبال.

المشروع مدغشقر ٣٩٣٦ - "دعم التعليم الأساسي"

٤٢- تعود مساعدات **البرنامج** لقطاع التعليم إلى عام ١٩٦٨. و المشروع الحالي، الذي بدأ في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩١ ويبلغ ما هو مخصص له ٦٩٩ ١٣٢ ٤ دولارا، يدخل في إطار السياسة الوطنية لتحسين مستوى التعليم ونسبة الالتحاق بالمدارس، لقد كانت مدت هذا المشروع ست سنوات، وانتهى العمل فيه في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٧، وسيتم مواصلته عن طريق مرحلة جديدة تستمر لمدة ثلاث سنوات، ولقد أجازت المديرة التنفيذية ذلك في فبراير/ شباط ١٩٩٨.

٤٣- تصل مساعدات **البرنامج** حاليا إلى حوالي ٠٠٠ ٣٠ تلميذ إلى جانب المعلمين والطباخين في ١٤٣ مدرسة ابتدائية حكومية تتوزع بين محافظات توليار وماغونغا حيث تنخفض نسبة الالتحاق بالمدارس انخفاضا كبيرا. تمثل البنات ٥٢ في المائة من عدد التلاميذ المستفيدين من هذا المشروع. سحب **البرنامج** منذ العام الدراسي ١٩٩٦/١٩٩٧ مساعداته من محافظة ماغونغا لأن الوضع التعليمي قد تحسن بشكل ملحوظ.

٤٤- أوصت بعثة تقييم من **البرنامج** شارك فيها خبراء من **منظمة اليونسكو** في مارس/ آذار ١٩٩٧، بمواصلة مساعدات **البرنامج** إلى هذا القطاع عن طريق اتخاذ تدابير تصحيحية في ما يتعلق بتحديد المستفيدين وعملية الإشراف. ولقد قدم خبير في مجال الإمداد من مكتب مابوتو مساعدته لتحسين وسائل الإدارة وطرق تخزين السلع.

النتائج والاستمرارية

دعم مشروع الأمن الغذائي والتغذية الموسعة

٤٥- استفاد حوالي ٥٠٠ ٢٧ عامل وما يقارب ٠٠٠ ١٨ امرأة من العنصر الخاص بالعمالة المكثفة من المشروع "دعم الأمن الغذائي الموسع" وذلك حتى منتصف عام ١٩٩٧، ولقد تم إجراء إنجاز أعمال في ١١٠ محافظة من مجموع المحافظات المزمع إجراء أعمال فيها والبالغ عددها ١٧٠ محافظة . ولقد تراوحت مدة العمل، تبعا لكل من الموقعين، بين

٢٠ إلى ٤٠ يوما. ولقد ساعد تحسين القنوات واستصلاح الأراضي وإصلاح الممرات في إصحاح البيئة والصحة من ناحية عامة.

٤٦- انتقلت مراكز التغذية، في إطار البرنامج، من ٢٩٩ مركزا في ٣١ يوليو/ تموز إلى ٤٩٢ مركزا في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٧، وتتوزع هذه المراكز على ٣٩ محافظة وتشمل ٠٠٠ ٦٢٤ طفل حتى سن الخامسة. وانخفض معدل التغذية المتوسط في خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦[1] من ٤٥ في المائة إلى ٣٨ في المائة في إقليم تناناريف، ومن ٢٨ إلى ١٨ في المائة في إقليم توليار. وتصل مساعدات المشروع في الوقت الحالي إلى ٦٩ في المائة من المجموعات المعنية في إقليم تناناريف وإلى ٧٤ في المائة في إقليم توليار. وارتفعت نسبة مشاركة الأمهات في الأعمال وفي جلسات التوعية التغذوية من ١٥ في المائة عند انطلاق المشروع إلى أكثر من ٥٤ في المائة في الوقت الحالي. ولكن القوى الشرائية المحدودة للأسر المعنية لا تسمح، في الوقت الحاضر، بتطبيق جميع المفاهيم التي درست أثناء التدريب.

٤٧- تم تعديل خطة العمليات بسبب العدد المرتفع للمجموعات المهمشة في العاصمة، ولقد أتاح ذلك الفرصة لاستفادة أكبر من المراكز الاجتماعية، حيث بلغ عدد المستفيدين ٠٠٠ ٤٢ شخص بدلا عن ٠٠٠ ١٨ شخص كما كان متوقعا في خطة العمليات، وتبلغ نسبة النساء بين هذا العدد ٣٢ في المائة. وتتوزع الأعمال على ٨٠ مركزا من بينها ٢٨ مركزا تعتني حصرا بأطفال الشوارع الذين تتراوح أعمارهم من خمسة إلى ستة عشر عاما، وتقدم لهم هذه المراكز تعليما. وعلى الرغم من ذلك، فإن ضعف بنيات التنفيذ (المراكز الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية المحلية) تعرقل استمرارية آثار هذا العنصر.

٤٨- تقوم فكرة بنية مشروع دعم الأمن الغذائي والتغذية الموسعة على أساس المجتمع المحلي، ولقد كانت النتائج المتحققة مشجعة وجعلت الحكومة **والبرنامج** و**البنك الدولي** تخطط لتوسيع مكون التغذية الموسعة هذا.

٤٩- ظل معدل التردد على المدرسة منذ بداية مشروع دعم التعليم الأساسي يتراوح بين ٩٠ إلى ٩٥ في المائة في مقابل نسبة ٧٥ إلى ٨٥ في المائة في المدارس التي لا تقدم لها مساعدات، ولقد انخفض هذا المعدل لاحقا بنسبة تراوحت بين ٢٠ إلى ٣٠ في المائة خلال فترة الفجوة الغذائية. ولقد شجعت الوجبات التي تقدم مجانا في المقصف المدرسي الآباء على إرسال أبنائهم إلى المدارس.

٥٠- يتم إعادة النظر في إجراءات بداية المشروعات وتحديد المستفيدين في إطار توسع جديد، أجازته المديرة التنفيذية، وذلك بغية تحسين النتائج المرجوة وزيادة وعي المجتمع المحلي.

عناصر القوة والضعف في البرنامج

٥١- من بين العوامل الحاسمة في نجاح المشروع ٤٥٥٣، مشاركة **البنك الدولي** في تمويل مكونات البرنامج المتعلق بتغذية المجتمع المحلي وبرنامج العمالة المكثفة، ومن بينها أيضا، إشراف منظمة ذات خبرة **كمنظمة العمل الدولية** على الأعمال. إلى جانب توقيع برتوكولات اتفاق وحملات الإعلام والتوعية التي أطلقت، وهي عناصر يجب أخذها في الاعتبار بالنسبة للأنشطة التي ينفذها **البرنامج**. ولقد قامت الحكومة بجهد كبير ومقدر بتوفير الموظفين المناظرين على مستوى البلاد كافة وعلى مستوى الإقليم.

---

(1) تقييم للمشروع قام به **البنك الدولي** (يناير/كانون الثاني ١٩٩٨).

٥٢- وفي إطار عنصر العمالة المكثفة يتم شراء الأغذية التي يقدمها **البرنامج** محليا، ويعتبر ذلك حافزا للإنتاج المحلي. ولقد أبانت المسوحات التي قامت بها **منظمة العمل الدولية**، أن المستفيدين يبيعون ما لا يزيد عن ١٠ في المائة من حصتهم الغذائية الأسبوعية.

٥٣- وعلى الرغم من هذه النتائج المشجعة، فإن هذا العنصر الذي لم يعد يتمتع بدعم من **البنك الدولي** وبالتالي لم يعد يستفيد من دعم **منظمة العمل الدولية**، لا يمكن الاستمرار في هذا العنصر في إطار البرنامج القطري الذي **للبرنامج**.

٥٤- وعلى كل حال، فإن ضعف القدرات على التنفيذ من الناحية الفنية من قبل المؤسسات المسؤولة والمراكز الاجتماعية، وانعدام فرص البرمجة المشتركة مع شريك آخر، لا يسمح باستمرار هذا العنصر في المستقبل.

٥٥- هنالك بعض عناصر الضعف في المشروع المتعلق بالمقاصف المدرسية، حيث لم يتمكن الطرف النظير من القيام بالزيارات الميدانية المنصوص عليها بسبب ضعف القدرات المادية والمالية. وتشتمل تقارير الرصد في كثير من الأحيان على بعض عناصر التشويش،. وفي إطار تمديد مساعدات **البرنامج** لهذا القطاع يمكن لعقود التنفيذ التي ستبرم أن تعزز عملية الرصد والمتابعة من أجل تحسين القدرات الوطنية على تنفيذ المشروع.

التكاليف والفعالية

٥٦- وعلى الرغم من ارتفاع أسعار منتجات السلع الأساسية، مثل الأرز، يبقى من المفيد **للبرنامج** أن يشتري السلع محليا، وذلك بسبب عدم ثبات سعر الفرنك الملغاشي بسبب تحرير الأسعار وإيقاف دعم السلع. وتعتبر القيمة الألفية (أي قيمة الحصة اليومية بالنسبة للسعر الجاري في السوق المحلية مقارنة بقيمتها عندما ينقلها **البرنامج** من الخارج) للمواد المقدمة أعلى من الواحد كثيرا. لذلك فإن من الضروري ضمان استمرارية شراء السلع محليا في إطار البرنامج القطري المستقبلي.

الرصد والمتابعة

٥٧- وفي إطار عنصر العمالة الكثيفة و"الغذاء مقابل العمل" قامت وحدة التقييم بوضع أدوات فعالة للرصد وللتقييم وللإبلاغ، أخذة في الاعتبار، البيانات والمؤشرات المذكورة في خطة العمليات. ومن ناحية أخرى، وفي ما يتعلق ببرنامج التغذية في المجتمعات المحلية نجد أن مؤشرات الأداء التي تم إعدادها عند بداية المشروع قد صار استعمالها صعبا للموظفين الميدانيين. ولقد وضع نظام حاسوبي ميسر إلى جانب برنامج حاسوبي لإعداد التقارير الدورية، وضع هذا البرنامج تحت تصرف مشروع الأمن الغذائي الموسع في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٦.

٥٨- ونجد أن هذه الترتيبات المتعلقة بالتقييم التي أدت إلى نتائج مرضية تكمل بالمعلومات التي تقدمها الجمعيات غير الحكومية العاملة في مجال التغذية، وأفراد المجتمع المحلي في الذين يقومون بجمع البيانات عن الأطفال المستفيدين من المشروع، وعن تطور أوضاعهم التغذوية، وعن نسبة المشاركة في حلقات التوعية التغذوية؛ وترسل هذه البيانات إلى مكاتب التنسيق الإقليمية، التي تقوم بإعداد تقارير موحدة ترسلها إلى الوحدة المركزية للرصد والتقييم. وسيتم تعزيز هذه الآلية المجربة في خلال المرحلة القادمة من مشروع تغذية المجتمع المحلي الذي يتم إعداده الآن.

٥٩- ومن ناحية عامة، سيتم توسيع نطاق التمويل المشترك مع **البنك الدولي**، الذي أثبت جدواه، في إطار برنامج التغذية في المجتمعات المحلية مع مراعاة توصيات بعثة التقييم المشتركة بين **البرنامج والبنك الدولي** التي أرسلت في يوليو/

تموز ١٩٩٦، لا سيما التوصية الخاصة بإعادة النظر في صيغة التغذية المباشرة في مراكز التغذيـــة، وتحمّـــل مراكـــز الخدمات الصحية لمسؤولية مراكز التغذية العلاجية وتعزيز عنصر التوعية التغذوية. أما في ما يتعلق بعنصر المقـــاصف المدرسية فمن المفترض اللجوء إلى تعاون جهات مانحة أخرى لتكملة النقص التربوي.

التوجهات المستقبلية لمساعدات البرنامج

٦٠- كانت تدخلات **البرنامج** في الفترة السابقة تهدف إلى دعم السياسة الوطنية لمكافحة الفقر ولاســـيما تخفيـــض ســـوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة، ولتحسين أداء قطاع التعليم في المناطق الريفية، وللأمن للأسر التي لا دخل كـــلف لها في المناطق الحضرية، ولتخفيف آثار الآفات الطبيعية في المناطق الأكثر عرضة لهذا النوع من الآفات.

٦١- وتشير النتائج التي أنجزت حتى الآن، بعد تجاوز عناصر الضعف التي أمكن تحديدها، إلـــى أن تدخـــل **البرنـــامج** ينسجم مع رسالة **البرنامج** والمبادئ الموجهة العامة في **البرنامج**. ولكن عظم المشكلات من ناحية، ومحدوديـــة المـــوارد التي يمكن أن يخصصها **البرنامج** لفترة البرمجة من ناحية أخرى، أي ١٥ مليون دولار، كل ذلك يدعو إلى إعادة النظـــر في ترشيد الموارد وفي إعادة النظر في حجم الأنشطة. وسيسعى **البرنامج**، من ناحية أخرى، ليحصل على تمويل مشترك وللتعاون مع شركاء آخرين يعملون في المناطق المعنية.

المجموعات المعنية، مجالات ومناطق التدخل ذات الأولوية

٦٢- ستتركز معونة **البرنامج** بصفة أساسية في المناطق الريفية المحرومة، إذا توفر واحد أو أكثر من العوامل التاليـــة: المناطق التي تتسم بدرجة عالية من سوء التغذية ودرجة منخفضة من مستوى التردد على المدارس، أو بتكرار حـــدوث الكوارث الطبيعية، أو بوضع يتسم بانعدام الأمن الغذائي، والهدف من المعونة هو رفع قيمة الرصيد البشـــري، وتحســـين الأمن الغذائي على المدى القريب والمتوسط والبعيد، والإسهام في تعزيز القدرات الوطنية على إدارة الأزمات.

٦٣- كما أوضحنا أعلاه، نجد أن ٨٥ من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية. والنساء والأطفال هم أكثر الفقراء ضعفـــا. وهم بالتالي أكبر المستفيدين من مساعدات **البرنامج**. وبعد الأخذ في الاعتبار للدروس المستفادة من التدخلات السابقة ومن مبادرات جهات مانحة أخرى، يركز **البرنامج** مساعداته بصفة أساسية في المجالات الآتية.

خفض سوء التغذية

٦٤- سيتم تنفيذ برنامج موسع للتغذية في المجتمعات المحلية في سائر أرجاء البلاد، وسيمول بالاشـــتراك مـــع **البنـــك الدولي**. ويستصحب هذا المشروع تجربة مشروع الأمن الغذائي والتغذية الموسعة الذي يتم تنفيذه في محافظـــة توليـــار وتناناريف، ولكن مداه الجغرافي وطريقة تنفيذه لا تلبي الاحتياجات على المستوى الوطني. ولقد خلصـــت بعثـــة تقييـــم مشتركة بين **البرنامج والبنك الدولي** في يوليو/ تموز ١٩٩٦ إلى ضرورة توسيع هذا المشروع بشـــكل تدريجـــي علـــى المستوى الوطني مع تغيير في المنهاج التشغيلي.

٦٥- يهدف هذا البرنامج الموسع إلى تحسين قدرات المجتمعات المحلية في القرى على محاربة أســـباب ســـوء التغذيـــة الرئيسية. ويشتمل على ثلاثة عناصر رئيسية هي: التغذية في المجتمعات المحلية، التي يتـــم تمويلـــها بالاشـــتراك بيـــن

البرنامج والبنك الدولي؛ التغذية المدرسية (المغذيات الدقيقة للتلاميذ في المرحلة الابتدائية، وإزالة الطفيليات، من التلاميذ والأطفال عموما، والنهوض بالتغذية وبالصحة العامة عن طريق التدريب المناسب للمعلمين)، وأنشطة مشتركة بين القطاعات في مجالات الصحة (التدريب على التكفل برعاية أمراض الطفولة) والزراعة، بمشاركة من **منظمة الأغذية والزراعة** (تنويع المنتجات الزراعية والغذائية وتحسين طرق تخزينها).

٦٦- ولقد وقع **البنك الدولي** في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٨ اتفاقا لقرض مع حكومة مدغشقر يمثل نصيبه في تمويل المشروع.

٦٧- يعتزم **البرنامج** تخصيص ٦٧ في المائة من الموارد المخصصة لفترة البرمجة لعنصر برنامج التغذية في المجتمعات المحلية الذي يشتمل على ثلاثة أنشطة:

(أ) التغذية التكميلية لعدد يبلغ ٤١١ ٠٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر وثلاث سنوات ويعانون من سوء التغذية؛ وستقدم الأغذية للأمهات في شكل حصص تؤخذ إلى المنزل؛

(ب) دعم تغذوي لحوالي ٣٦٠ ٠٠٠ حامل (حصص تؤخذ إلى المنزل) خلال الأشهر الثلاث الأخيرة من الحمل، تشتمل هذه الأغذية التكميلية على الحديد وتقدمها المراكز الصحية؛

(ج) دعم تغذوي للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الذين يتم استقبالهم في المراكز الصحية في المقاطعات، أي حوالي ٦٥ ٠٠٠ طفل، إلى جانب أمهاتهم (٦٥ ٠٠٠ امرأة) وذلك طيلة مدة المشروع.

٦٨- يسعى المشروع ليغطي ٥٠ في المائة من المجموعات المعنية على المستوى الوطني وذلك حتى نهاية البرنامج في عام ٢٠٠٣. وسيتم تنفيذ المشروع بشكل تدريجي في أقاليم البلاد الستة، وذلك ابتداء من المقاطعات التي يكون فيها مستوى سوء التغذية عاليا، حيث يغطي المشروع مائة في المائة من المشروعات المعنية. وستبدأ الأنشطة في مناطق التدخل الجديدة في العام الثاني.

٦٩- سيشرف على التنسيق في المشروع مكتب التنسيق وست وحدات إقليمية تتبع لمكتب رئيس الوزراء؛ وستعين منظمات غير حكومية وحدات التنسيق الإقليمية في القرى. وستشارك **منظمة اليونيسيف** في رصد أداء تنفيذ برنامج التغذية في المجتمعات المحلية.

٧٠- تتكون الحصص الغذائية من دقيق عبارة عن خليط للذرة والفاصوليا. ويمكن عمل ذلك الخليط في مواقع المشروع ويتوقف ذلك على توافر السلع اللازمة محليا وعلى إمكانية تصنيع منتجات الفطام التي اختيرت. ستقوم منظمة غير حكومية ذات خبرة بمساعدة المكتب الإقليمي **للبرنامج** ووحدة الدعم الفني في مقر **البرنامج** لإجراء دراسة لقياس الجدوى الفنية والمؤسسية والمالية لتصنيع الأغذية محليا. وستتعرض الدراسة أيضا لجدوى تقديم خليط الذرة والفاصوليا والصويا المقواة محليا.

٧١- ستتحول اللجنة الفنية للتغذية التي أشرفت على إعداد وتنسيق المشروع والتي تضم ممثلين للحكومة وللجهات المانحة وللمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال التغذية، لجنة استشارية، وسيقوم نظام الرصد والتقييم على مؤشرات الأداء الواردة في دليل تنفيذ المشروعات الذي يعكف **البرنامج والبنك الدولي** على إعداده معا. وستعد تقارير دورية موحدة تشتمل على المعلومات التي يجمعها العاملون على مستوى المجتمعات المحلية في مجال التغذية والمساعدات الاجتماعية والوحدات الإقليمية للتنسيق وسترسل هذه المعلومات عن طريق المكتب المركزي للتنسيق **للبرنامج**.

دعم التعليم الأساسي

٧٢- كانت بعثة تقييم قد أوصت في مارس/ آذار ١٩٩٧ بتركيز هذا النشاط في مقاطعة توليار التي يعتبر مستوى التردد على المدرسة فيها هو الأقل بين جميع الأقاليم، وسيغطي المشروع الجديد الذي سيستفيد من ٢٠ في المائة من موارد **البرنامج** ٢١٠ مدارس في تلك المقاطعة، أي ٠٠٠ ٣٣ تلميذ. ولقد تم إعادة النظر في إستراتيجية تنفيذ المشروع استنادا على معايير جديدة لتحديد المستفيدين تعطي الأولوية للمدارس في المناطق الريفية النائية، التي يؤمها عدد أقله ٨٠ تلميذا وأعلاه ٢٠٠ تلميذ، والمدارس التي يمكن الوصول إليها في جميع فصول السنة، والمدارس التي بها مصدر للماء الشروب أو التي يلتزم المجتمع المحلي فيها بتوفير الماء للمقصف المدرسي، وهذه العوامل هي في أهمية وجود هيئة تدريس فعلية، وأخيرا فإن التدخلات في الأقاليم التي هي أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي.

٧٣- وبغية توطيد نتائج المشروع تم إدخال طريقة "وثيقة التعاقد" وهي صك معروف في مدغشقر، وهذه الوثيقة تجع كل مجتمع محلي يتكفل بمسؤولياته وتحدد لك طرف دوره. تنص الوثيقة ضمن التزامات أخرى، على تسجيل البنات اللاتي أكملن سن السادسة في المدرسة (وليس سن الثامنة كما هو الحال حاليا) وإبقائهن في المدرسة حتى نهاية مرحلة التعليم الابتدائي، على الأقل، وتنص أيضا على تشييد البنيات الأساسية اللازمة من المواد المحلية مثل قاعات الطعام والمخازن والمطابخ. وسيتم تنفيذ المشروع بشكل تدريجي، وفقا لعدد المدارس القادرة على تلبية المطالب المذكورة في وثيقة التعاقد.

٧٤- يخضع المشروع لإشراف وزارة التعليم الثانوي والتعليم الأساسي. وستقوم لجنة استشارية مكونة من المسؤولين في الوزارة والعاملين في مجال التعليم، ومن بينهم **برنامج الأغذية العالمي**، بأعمال التنسيق ومتابعة البرمجة. ولقد تم نقل وحدة إدارة المشروع إلى توليار حيث سيقوم **البرنامج** أيضا بفتح مكتب فرعي له قريبا.

٧٥ وفي مجال التعاون بين المنظمات، التزم كل من **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونيسيف** بمنح الأولوية للمدارس التي بها مقصف في تقديم المواد التعليمية الإضافية.

٧٦- سيتواصل مشروع دعم التعليم الأساسي طيلة فترة البرنامج القطري وربما امتد إلى ما بعد ذلك، إذا ما استمر معدل التردد على المدارس في المناطق الريفية وفي توليار ضعيفا وإذا ما استمرت المعاناة المالية للدولة في مدغشقر.

الوقاية من الكوارث الطبيعية وتقليل آثارها

٧٧- نسبة لتكرر الأعاصير والجفاف، ولغزو الجراد، سيقوم **البرنامج**، على ضوء نتائج المشروعات الصغيرة المنفذة في إطار عملية الغذاء مقابل العمل التي بدأت في الجنوب في عام ١٩٩٧، بمواصلة الأنشطة الكفيلة بتخفيف آثار الكوارث الطبيعية في مقاطعة توليار ومقاطعة فيانارانتوزا وهما أكثر المقاطعات تعرضا لمثل هذه الكوارث. وسوف يستفيد هذا البرنامج من ١٣ في المائة من موارد **البرنامج** للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣. وربما كان من المفيد التذكير بأنه في حالة وقوع كارثة كبرى في هذه الفترة، من الممكن إعداد عملية طوارئ وحشد الموارد الإضافية اللازمة المبرمجة في البرنامج القطري.

٧٨ تتيح مساعدات **البرنامج** التي تربط بين الطوارئ والتنمية الفرصة لمواجهة العجز الغذائي الموسمي أو الدائم، وفي المساهمة في الأمن الغذائي الأسري. وستغطي هذه الأنشطة ضمن مجالات عديدة الآتي: تذليل الطرق للوصول للمناطق المعزولة، حماية واستصلاح الأراضي ومصادر المياه، ورفع قيمة الموارد البشرية، وتحسين البنيات الأساسية في مجال الطرق.

٧٩- ستكون معايير اختيار المناطق كالآتي: (أ) هشاشة الوضع الغذائي (وفقا لمؤشرات نظام الإنذار المبكر، وقريبا وفقا لمعلومات وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها التابعة **للبرنامج**؛ (ب) وجود شريك في التنمية يمكن أن يساهم ماليا مما يضمن جودة الأعمال المنفذة وزيادة فعالية المعونة الغذائية؛ (ج) طلب مبرر من المجتمع المحلي؛ (د) ألا تتجاوز فترة تنفيذ النشاط الشهرين.

٨٠- لا يمكن الشروع في أي نشاط ما لم يقم المجتمع المحلي بتكوين لجنة للتنسيق والإدارة تضم النساء في جميع أنشطتها، بما في ذلك، توزيع الأغذية. وستقوم "المفوضية العامة للتنمية المتكاملة للجنوب" بتنسيق أعمال المشروع وبمساعدة تقنية من المكتب الفرعي **للبرنامج** في فورت دوفين، ذلك المكتب الذي اكتسب أعضاؤه خبرة في هذا المجال. وسيكون لمساهمة تجمع الجهات العاملة في جنوب مدغشقر التي تضم منظمات غير حكومية **ومنظمة الأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة للإنشاءات والصندوق الدولي للتنمية الزراعية** دور حاسم في تنفيذ المشروع.

التدابير والإجراءات المصاحبة للتنفيذ

٨١- يتطلب البرنامج القطري، الذي يتكون من ثلاثة أنشطة رئيسية، تدابير مبدئية من أجل تحقيق قدر عال من الفعالية وإدارة رشيدة لتنفيذه. وهذه التدابير تشمل، ضمن أشياء أخرى، الآتي:

(أ) **التحليل المستمر لخريطة هشاشة الأوضاع:** لقد وضع المكتب القطري **للبرنامج** نظاما لجمع البيانات وتحليلها عن هشاشة الأوضاع وانعدام الأمن الغذائي. وسوف يكون همزة الوصل بين البرنامج والآليات الأخرى للإنذار المبكر ولمراقبة البيانات الأساسية من أجل وضع شبكة للمعلومات المرجعية الموثوق بها؛

(ب) **إدارة حالات الطوارئ:** بدأ **البرنامج** في مفاوضات مع الجهات المانحة (**الاتحاد الأوروبي** و**الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**، **ومنظمة اليونيسيف**، و**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، و**منظمة الأغذية والزراعة**، و**منظمة كير العالمية**، و**منظمة أطباء بلا حدود** السويسرية)، وذلك بغية وضع خطة وطنية للوقاية من الكوارث الطبيعية وإدارتها. وسوف يقدم المقترح النهائي "للمجلس الوطني للإغاثة" عن طريق خلية مصغرة للتدخل في حالات الأزمات. ولقد بدأ تقدير القدرات في مجال الإمداد في أكثر المناطق تعرضا للكوارث الطبيعية (القدرة على التخزين، وضع الطرق والموانئ، الممولون الرئيسيون للسلع الأساسية، العاملون في مجال النقل في القطاع الخاص)، وتم تجميع هذه البيانات تحت إشراف **البرنامج**.

آفاق البرمجة المشتركة والتعاون مع المنظمات الأخرى

٨٢- يتم الآن إعداد خطة مساعدات **الأمم المتحدة** للتنمية في مدغشقر (١٩٩٩-٢٠٠٣)، وستكون هذه الخطة مرجعا أساسيا للبرنامج القطري لمدغشقر. وكما هو الحال في جميع الأنشطة المزمع تنفيذها، يشجع **البرنامج** أسلوب التمويل المشترك، لاسيما مع **البنك الدولي**، والتعاون مع المشروعات والمنظمات غير الحكومية العاملة في المناطق المعنية. ولقد تم وضع إطار للتشاور الدوري بين **البرنامج** و**الاتحاد الأوروبي** و**المنظمة الأمريكية للتنمية الدولية** وشركاء آخرين يعملون في مجال الأمن الغذائي والاستعداد للكوارث الطبيعية. وسيسعى **البرنامج** أيضا لفحص إمكانية التعاون المشترك مع شركاء آخرين في مجال التنمية يعملون في مدغشقر خصوصا فرنسا وألمانيا خلال الفترة المعنية.

طرق مساعدات البرنامج

٨٣- سيسعى **البرنامج**، قدر المستطاع، على مواصلة سياسة شراء السلع محليا إذا ما توافرت في الأسواق المحلية للأنشطة المنفذة.

٨٤- ومن ناحية أخرى، سيشجع **البرنامج** إنتاج الأغذية المركبة محليا من الدقيق المخلوط وغيره من مكونات الحصة الغذائية وذلك بغية خفض الأغذية المستوردة إلى أقصى حد ممكن.

٨٥- سيتوقف **البرنامج** عن استبدال السلع المستوردة بالنقد وذلك تطبيقا لتوجهات السياسات الجديدة في **البرنامج**. وسيقوم بتمويل تكاليف النقل الداخلي كاملة.

النهج البرامجي

٨٦- يمثل مخطط الإستراتيجية القطرية هذا الإطار العام للبرنامج القطري الذي سيقوم على المحاور الأساسية الواردة في الفقرات من ٦٤ إلى ٨٠ أعلاه، وسيبلغ حجم الأموال المخصصة لهذا البرنامج ١٥ مليون دولار (قيمة الأغذية وتكاليف النقل الخارجي والداخلي).

المخاطر

٨٧- على الرغم من توقيع اتفاق مع مؤسسات **بريتون وودز** والتحسن الطفيف في الاقتصاد فإن مدغشقر لا تزال تعاني من صعوبات مالية جمة لها أثر كبير في تنفيذ البرنامج، وقد يكون التمويل المشترك حلا لهذه المشكلة.

٨٨- إن احتمال وقوع كوارث طبيعية في مدغشقر وارد إلى حد كبير مما قد يتطلب وضع عملية طوارئ واسعة تستدعي حشد موارد مالية وغير مالية غير مضمنة في البرنامج القطري.

٨٩- للبرنامج القطري لمدغشقر نقاط قوة عديدة. أولا: يركز البرنامج على مجموعة من المستفيدين يمثلون أولوية **لبرنامج الأغذية العالمي**، أي النساء والأطفال الذين تمثل أي مساعدة تقدم لهم استثمارا للمجتمعات في المستقبل. إلى جانب ذلك يمثل وجود **البنك الدولي** كشريك أساسي في التمويل ضمانا لحسن التنفيذ الفني وللرصد والتقييم المرشد. وينطبق ذلك أيضا على مشاركة **منظمة اليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة** وبعض المنظمات غير الحكومية الدولية مثل منظمة **باسيس** ومنظمة **كير العالمية**.